توجيهات بتعديل مرسوم التحاسب بين وزارة الكهرباء ومؤسسة البترول

5 مليارات دينار كلفة وقود محطات الكهرباء في آخر 4 سنوات

■ اتفاقية التحاسب وضعت قيوداً لمصلحة «البترول».. وحمّلت الخزينة العامة أعباء مالية

■ التحاسب على «الديزل» بناءً على سعر مكافئ مع إضافة هامش ربح لتعويض مصفاة الزور

أحمد مغربي

في الوقت الذي تدعو العديد من الجهات الرقابية الى ضرورة تعديل الاتفاقية المبرمة بين وزارة الكهرباء والماء ومؤسسة البترول الكويتية بشأن تزويد محطات القوى الكهربائية بالمحروقات، تحملت الخزينة العامة للدولة نحو 5 مليارات دينار تم دفعها لمؤسسة البترول نظير تزويد المحطات بالوقود في آخر 4 سنوات مالية.

وكشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء»، وفقاً لبيانات مالية، عن ان مؤسسة البترول الكويتية وقعت في عام 2015 مع وزارة الكهرباء والماء اتفاقية لتنظيم الوضع القائم والسابق بشأن تزويد المحطات بالمحروقات على ان يسري العمل بها حتى عام 2035. وقالت ان اساس التحاسب على محروقات محطات القوى الكهربائية يتم تسعيرها بالسعر العالمي، كما ان كمية المحروقات المزودة للمحطات غير ثابتة لاعتمادها على استهلاك الكهرباء والماء المعرضة للارتفاع والانخفاض.

وذكرت ان المتوسط السنوي لاستهلاك الوقود في محطات القوى الكهربائية يبلغ نحو 1,5 مليار دينار، وهو آخذ في الزيادة السنوية وفقا للتوسع العمراني وارتفاع درجات الحرارة وما ينتج عنها من زيادة استهلاك الكهرباء. وحول اسباب تعديل اتفاقية التحاسب، قالت المصادر ان الجهات الرقابية ترى ان الاتفاقية المبرمة بين «البترول» و«الكهرباء» وضعت قيودا لمصلحة مؤسسة البترول، مما ادى الى تحميل الخزينة العامة للدولة اعباء مالية لا مبرر لها.

وقالت ان الاتفاقية تشمل كلفة البنية التحتية المنشأة من قبل مؤسسة البترول وما يتصل بها من تشغيل ونقل وصيانة لتزويد وزارة الكهرباء بالمحروقات، وذلك على الكلفة الاجمالية للوقود، اي ان سعر البيع لوزارة الكهرباء يشمل كلفة البنية التحتية وكلفة التشغيل وكلفة النقل وكلفة الصيانة. واشارت الى ان التحاسب على منتج الديزل سواء كان محليا او مستوردا يتم وفقا لسعر مكافئ مع اضافة هامش ربح عليه لتعويض الانخفاض في العائد الاستثماري لمصفاة الزور. وقالت ان التحاسب يتم على اساس كمية المحروقات المزودة للوزارة مسموحا بفقدان 0,2٪ منها اثناء التوصيل بسعر كامل، دون الاشارة الى تعويض مؤسسة البترول الكويتية لهذه الكمية المفقودة في الدفعة القادمة من المحروقات.

وأضافت المصادر ان وزارة الكهرباء والماء ترغب في تحميل ميزانيتها بتلك التكاليف، كما ان الوزارة حرقت غازا بصورة اكبر في محطاتها بدلا من الديزل نتيجة لتغيير مؤسسة البترول للكميات المتفق على توريدها مما زاد من فاتورة شراء المحروقات. الا ان وزارة الكهرباء لها وجهة نظر مختلفة، حيث ترى ان هذه الاتفاقية شكلية وتنظيمية، اذ ان عملية تزويد الوزارة بالمحروقات سارية بالاساس، سواء وجدت ام لا، ولم ترتب الاتفاقية اي التزامات على ميزانية الوزارة، لأن التحاسب يتم وفق الآلية القانونية المعتمدة في الدولة.

وأضافت: لا يمكن عمليا تحديد انواع او كمية المحروقات المراد شراؤها من مؤسسة البترول سلفا وذلك بسبب عدم معرفة الظروف التشغيلية للقطاع النفطي واقتران كمية شراء المحروقات بعوامل الزيادة او النقص في استهلاك خدمتي الكهرباء والماء في الدولة.

توصيات ضرورية

طالبت الجهات الرقابية بضرورة تنفيذ توصيات ضرورية وهي:

1 ـ لا بد من وجود آلية تنظيمية واضحة الأسس في التحاسب بين وزارة الكهرباء ومؤسسة البترول بشأن المحروقات.

2 ـ تعديل المرسوم الصادر في العام 1981 والذي يطلق عليه اصطلاحا بمرسوم التحاسب.

الوكالة أكدت أن الحكومة ستحصل بالنهاية على موافقة مجلس الأمة لإقرار «الدين العام»

«موديز»: العجز المالي بالكويت سينخفض بشكل متواضع

قالت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين، في تقرير حديث لها، إن النظرة المستقبلية للجدارة الائتمانية السيادية لدول الخليج مستقرة على مدى الأشهر الـ 12 إلى الـ 18 المقبلة بسبب ارتفاع أسعار ومستويات إنتاج النفط.

وأضافت أن متوسط مساهمة الإيرادات الهيدروكربونية في إجمالي الإيرادات السيادية لدول الخليج نحو 70٪، مما يؤكد تأثير ارتفاع أسعار النفط على الماليات العامة لحكومات المنطقة، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن التوترات الجيوسياسية لاتزال تشكل الخطر الرئيسي في المنطقة، على الرغم من بعض الاستقرار الأخير.

وبناء على الافتراضات الأساسية لوكالة «موديز»، ستعود قطر والإمارات (على أساس مجمع) إلى الفوائض المالية، وستعاني عمان والسعودية من عجز صغير يقل عن 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل، في حين سيتقلص العجز في البحرين والكويت بشكل متواضع، ولكنه يظل واسعا.

فيما يتعلق بتزايد عبء الديون في الكويت، ترى الوكالة أن الحكومة ستحصل في النهاية على موافقة مجلس الأمة لسن قانون دين جديد وإصدار دين جديدة، على الرغم من أن توقيت هذه الموافقة غير مؤكد وستواصل الحكومة السحب من صندوق الاحتياطي العام في هذه الأثناء.

وأضافت أن المصدات المالية لاتزال ضخمة ومصدرا للدعم الائتماني للعديد من الحكومات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب تقديراتها، فإن المصدات المالية في المنطقة ـ والتي تعرفها على أنها الجزء السائل المقوم بالعملة الأجنبية من أصول صناديق الثروة السيادية ـ تظل كبيرة ولاسيما في الكويت والإمارات وقطر، وهي كافية لتغطية جميع ديون هذه الحكومات.

تجدر الإشارة إلى أن الكويت تملك أعلى نسبة أصول سائلة بالعملات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي بين دول الخليج، وأقل نسبة ديون حكومية من الناتج المحلي الإجمالي خليجيا.

وحول الإصلاحات المالية في دول التعاون، قالت الوكالة إنها لاتزال تمثل أولوية، على الرغم من أن التقدم كان متفاوتا بين الدول. وفيما يتعلق بالإيرادات، كررت العديد من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التزامها بتنويع قاعدة إيراداتها على الرغم من ارتفاع أسعار النفط. على سبيل المثال، أعلنت البحرين عن خطط لمضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ اعتبارا من 1 يناير 2022، وتدرس عمان إمكانية فرض ضريبة دخل شخصية على ذوي الدخل المرتفع. ومع ذلك، فإن الرغبة في توسيع نطاق الضرائب لتشمل ضرائب الدخل الشخصي محدودة للغاية في جميع أنحاء المنطقة. علاوة على ذلك، تتخلف الكويت على وجه الخصوص عن الركب، حتى مع تطبيق مصادر جديدة لإيرادات الضرائب غير المباشرة في معظم أنحاء المنطقة منذ عام 2018.

لتركيب واجهات كهربائية لمحطات الطاقة الفرعية

«ميد»: شركة يابانية تفوز بعقد قيمته 60 مليون دولار في «عمليات الخفجي»

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان شركة «JGC Corporation» اليابانية فازت بعقد من عمليات الخفجي المشتركة لتركيب واجهات كهربائية لمحطات الطاقة الفرعية داخل نطاق امتيازها في المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وذكرت مصادر مقربة لمجلة ميد ان قيمة العقد تبلغ نحو 60 مليون دولار.

تجدر الاشارة الى انه يتم تشغيل هياكل ومعدات المحطات الفرعية التي تنتج النفط من حقل الخفجي البحري في المنطقة المحايدة من خلال شركة عمليات الخفجي المشتركة. وقال المصدر ان تعزيز كهربة هذه المحطات سيساعد في رفع مستوى استخراج النفط، وكذلك ضمان التشغيل الأمثل للأصول.

وتتكون المنطقة المقسومة التي تعرف كذلك بالمنطقة المحايدة من الحقلين الرئيسيين وهما الخفجي والوفرة، جنبا إلى جنب مع الحقول الأصغر الأخرى، والتي تتراوح طاقتها الانتاجية مجتمعة بين 500 ألف و600 الف برميل يوميا موزعة بالتساوي بين المملكة العربية السعودية والكويت. وتتولى شركة عمليات الخفجي المشتركة ادارة حقل الخفجي البحري علما بأنها مملوكة بشكل مشترك بين شركة أرامكو لأعمال الخليج التابعة لشركة أرامكو السعودية والشركة الكويتية لنفط الخليج التابعة لمؤسسة البترول الكويتية. وانتهت مجلة ميد الى القول ان عمليات الإنتاج من حقل الخفجي النفطي البحري استؤنفت جزئيا في مارس 2020 بعد توقف دام 5 سنوات، وتم توقيع اتفاقية بهذا الشأن في ديسمبر 2019.

5 صناديق بينها 4 تقليدية تفوقت على مؤشر السوق الأول البالغة مكاسبه 29,3٪

32,4٪ مكاسب صناديق الأسهم الكويتية في 10 أشهر

شريف حمدي

في ظل ما تنعم به بورصة الكويت من مقومات إيجابية عديدة، تتجلى في أداء مؤشراتها ومتغيراتها خلال الفترة الحالية والتي تحقق مكاسب قياسية لم تشهدها منذ سنوات، وفي ظل ما تتمتع به من سياسة استثمارية حصيفة، وإجراءات تحوط توفر الملاذ الآمن للمساهمين، تواصل الصناديق الاستثمارية بالبورصة تحقيق المكاسب منذ بداية 2021، لتصل نسبة المكاسب المحققة إلى 32,4٪ بنهاية تعاملات الشهر الماضي.

وتأتي مكاسب صناديق الاستثمار متناغمة مع أداء البورصة التي حققت اكثر من 10 مليارات دينار مكاسب سوقية خلال العام الحالي لتتجاوز مستوى 42 مليار دينار وهو مستوى لم تشهده بورصة الكويت منذ سنوات، فضلا عن المكاسب اللافتة التي تحققها المؤشرات، حيث حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بلغت منذ بداية العام 29,3٪، فيما حقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب وصلت الى 36,3٪، ومؤشر السوق العام الذي يقيس أداء المؤشرين معا بنسبة 30,6٪.

وبالنظر لأداء صناديق الاستثمار بنهاية تعاملات الشهر الماضي، نجد ان 5 منها تفوقت على مؤشر السوق الأول كما يتضح من الجدول المرفق، وجاءت 4 صناديق تقليدية هي كامكو الاستثماري، والساحل، وكامكو لمؤشر السوق الأول، وفرصة المالي ضمن قائمة الصناديق التي تفوقت على مؤشر السوق الأول وهي صناديق تقليدية، فيما ضمت القائمة صندوق الدرة من الصناديق الإسلامية، علما أن عدد الصناديق التي تفوقت على مؤشر السوق الأول بنهاية سبتمبر الماضي بلغ 12 صندوقا بواقع 8 تقليدية و4 إسلامية، ويرجع السبب في ذلك لأن شهر أكتوبر شهد قفزة لمؤشر السوق الأول ليصل إلى أعتاب 30٪، وذلك ارتفاعا من 23,8٪ بنهاية تعاملات الشهر قبل الماضي.

■ صندوق «كامكو الاستثماري» يحلّق بالصدارة تقليدياً.. و«الدرة» إسلامياً

■ مكاسب الصناديق خلال أكتوبر الماضي تراوحت بين 0,6٪ و4,7٪

ووفقا لإحصائية أعدتها «الأنباء»، فإن 21 صندوقا استثماريا محليا تستثمر في البورصة الكويتية، سجلت جميعها مكاسب بنهاية شهر أكتوبر الماضي وذلك على النحو التالي:

● استمر تفوق أداء الصناديق التقليدية منذ بداية العام، وذلك بتصدر صندوق كامكو الاستثماري المدار من شركة كامكو انفست أداء الصناديق بشكل عام بمكاسب 32,4٪.

● تصدر صندوق الدرة الإسلامي المدار من قبل شركة كامكو انفست ايضا بنسبة 29,2٪، كأعلى الصناديق الإسلامية مكاسب من بداية العام.

● جاء صندوق الساحل المدار من شركة الساحل للاستثمار ثانيا بنسبة 30,1٪.

● بلغت مكاسب صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول المدار من شركة كامكو انفست 29,6٪، كما حقق صندوق فرصة المالي المدار من شركة المركز المالي مكاسب بلغت 29,4٪.

● حقق كل من صندوق المركز للاستثمار والتطوير المدار من «المركز المالي»، وصندوق الوطنية الاستثماري المدار من «الاستثمارات الوطنية» مكاسب منذ بداية العام بلغت 28,9٪.

● حقق صندوق الفجر الإسلامي المدار من شركة وفرة للاستثمار الدولي مكاسب بلغت 28,6٪.

● خلال أكتوبر الماضي، تراوحت مكاسب صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية منذ بداية العام بين 0,6٪ و4,7٪، تصدرها صندوق ثروة الإسلامي المدار من شركة ثروة للاستثمار.

أداء الصناديق الاستثمارية المحلية منذ بداية عام 2021

نوع الصندوق	الصندوق	مدير الصندوق	أداء الشهر	الأداء منذ بداية العام
صناديق تقليدية	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	3,62٪	32,39٪
	صندوق الساحل	الساحل للتنمية والاستثمار	3,33٪	30,10٪
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	2,68٪	29,64٪
	صندوق فرصة المالي	المركز المالي	3,03٪	29,42٪
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	المركز المالي الكويتي	2,32٪	28,88٪
	صندوق الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	2,81٪	28,88٪
	صندوق الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال للاستثمار	2,35٪	27,92٪
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	المركز المالي	2,32٪	27,65٪
	صندوق وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	4,20٪	26,70٪
	صندوق الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	2,60٪	25,38٪
	صندوق الرؤية	كميفك	2,80٪	23,50٪
	صندوق الوسم	الكويتية للتمويل والاستثمار	4,08٪	23,10٪
	صندوق ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	2,42٪	18,52٪
صناديق إسلامية	صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	1,74٪	29,19٪
	صندوق الفجر الإسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	2,32٪	28,63٪
	صندوق المركز الإسلامي	المركز المالي	1,33٪	27,72٪
	صندوق الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	2,37٪	26,94٪
	صندوق ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	4,77٪	25,71٪
	صندوق الدارج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	1,39٪	22,50٪
	صندوق كاب كورب المحلي	كاب كورب للاستثمار	1,84٪	21,06٪
	صندوق الهدى الإسلامي	كميفك	0,60٪	19,10٪